العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

تونس تتأرجح بين الوعود الانتخابية وثوابت الدبلوماسية الكلاسيكية

ملامح سياسة خارجية غير واضحة في بداية ولاية الرئيس قيس سعيد

سياسة قائمة على الهدم وإعادة البناء

يُتم الرئيس التونسي قيس سعيد، الخميس القادم، مئة يوم منذ تسلمه سدة الحكم في قرطاج دون أن تتضح بعد الملامح العامة للسياسة الخارجية خاصة بعد تغيّب تونس عن مؤتمر برلين الذي ناقش الأزمة الليبية. ورغم أن عاملي التاريخ والجغرافيا يعطيان الأحقية لتونس لتكون حاضرة في أي مبادرة تتعلق بليبيا بالنظر إلى ما تكتسيه ملفات دولة الجوار من أبعاد أمنية واقتصادية، إلا أن تونس بدت مؤخرا خارج دوائر صنع القرار أو طرح المبادرات الرامية لتسوية سياسية بين الفرقاء في ليبيا، مما يؤكد وجود تخبط في الدبلوماسية التونسية التي بدت مرتبطة أيضا بتشكيل الحكومة الجديدة.

تونس – يومان فقط يفصلان الرئيس التونسي قيس سعيد على إتمام مئة يوم في قصر قرطاج وهو ما يدفع إلى تساؤل الرأي العام التونسي والطبقة السياسية عن كافة تعهداته في مجال صلاحياته الدستورية المرتبطة أساسا بحبك السياسات الخارجية للبلد.

تسلّم سعيد السلطة رسميا يوم 23 أكتوبر 2019 بعد أدائه اليمين الدستورية في البرلمان. وكشف في بيانه أمام نواب الشعب أن الدبلوماسية التونسية ستتمسك بالثوابت الكلاسيكية للدولة التي رسخت منذ دولة الاستقلال عام 1956.

وأكد سعيد في خطابه أمام البرلمان، أنه يسعى إلى إضفاء جرعة جديدة على الدبلوماسية التونسية قوامها المزيد من الانفتاح على العالم والعمل من أجل القضايا العادلة وأولها القضية الفلسطينية وخاصة نسج علاقات جديدة مع الدول الأخرى وفي مقدّمتها دول الجوار وبالتحديد ليبيا والجزائر.

ووعد الرئيس التونسي حتى قبل تسلمه الرئاسة أي خلال حملته الانتخابية أن أول زيارة سيقوم بها خارج البلاد ستكون إلى الجزائر وأنه سيلعب دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين في ليبيا.

لكن ما حصل خلال ثلاثة أشهر من رئاسة سعيد أن تونس تغيبت عن مؤتمر برلين الذي ناقش الأزمة الليبية، كما أن زيارته الأولى خارج البلد كانت وجهتها سلطنة عمان لتقديم واجب العزاء في وفاة السلطان قابوس بن سعيد.

مسؤولية مشتركة

يرى المتابعون في تونس أن قيس سعيد لا يتحمّل لوحده مسؤولية التخبط في عدم وضوح الدبلوماسية التونسية في عهده إلى حد الآن ويربطون هذا التعثر بفشل الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية في تشكيل حكومة جديدة تقود البلاد في الخمس سنوات القادمة.

ومنذ الانتخابات التشريعية، في 6 أكتوبر، لم تتشكل حكومة حتى الآن، ومن ثم لا يوجد بعد وزير خارجية قادرا على التنسيق بشأن علاقات تونس الخارجية.

ورفض البرلمان، في 10 يناير، منح الثقة لحكومة شكلها الحبيب الجملي، وقدمت أحزاب مرشحيها إلى سعيد، لتكليف شخصية بتشكيل حكومة جديدة.

وبعد فشل الجملي في تشكيل حكومته مرت تونس إلى السيناريو الدستوري الثاني الذي ينص على أن يكلف الرئيس الشخصية التي يرى فيها القدرة على تشكيل الحكومة.

ويؤكد العارفون بالدبلوماسية التونسية أن الأزمة السياسية المتعلقة بتشكيل الحكومة ساهمت في تعطيل خطط وتوجهات قيس سعيد، مرجحين أن سياسته الخارجية ستتضح أكثر بعد النجاح في تشكيل حكومة جديدة.

ورغم وجود إجماع على أن الخطابات السياسية التي أدلى بها سعيد بشأن الدبلوماسية التونسية تؤكد عدم حيادها عن ثوابتها الكلاسيكية، إلا أن تسرع الرئيس في إقالة وزير الخارجية خميس الجهيناوي أظهر عزمه على القطع مع السياسة التي توخاها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

ويقول الدبلوماسي التونسي السابق أحمد ونيس إن "البدء بعزل وزير الخارجية خميس الجهيناوي ووزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي يظهر خلفه معارضة لسياسة الرئيس قائد السبسي، وهذا لا يخدم صورة تونس بالخارج".

وتابع "ما يُفهم من هذه العملية يحط من جوهر الخيارات السياسية العميقة للرئيس السابق".

وقررت رئاسة حكومة تصريف الأعمال التي يقودها يوسف الشاهد، في أواخر أكتوبر، إعفاء الوزيرين الجهيناوي والزبيدي من مهامهما، بعد التشاور مع الرئيس سعيد، وعملا بأحكام الدستور.

واعتبر طارق الكحلاوي الرئيس السابق للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (مؤسسة رئاسية)، أن "الحكم على السياسة الخارجية لسعيّد ومدى تطابقها مع ما وعد به في حملته الانتخابيه أو في خطابه الأول لا يزال مبكّرا". وأضاف أن "سعيد بصدد صياغة وتحديد ملامح السياسة الخارجية، رغم وجود عوامل وملفات ضاغطة، منها المسألة الليبية".

وأردف "هناك عوائق أمامه، فلا يمكن أن يُحدد سياسته الخارجية دون تركيز تشكيل حكومة ووزير خارجية ودفاع ومجلس أمن معطل، للتنسيق في مسائل عديدة تهم العلاقات الخارجية".

يعد الملف الليبي وما يحمله من تطورات واحتراب بين حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي من أوكد الملفات التي أثارت الجدل في تونس في بداية عهدة قيس سعيد.

ووجهت العديد من الانتقادات للرئيس سعيد خاصة بعد استقباله للرئيس التركي رجب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج بعد توقيع الأخيرين لاتفاقية عسكرية مثيرة للجدل.

كما استقبل سعيد رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري المحسوب على جماعة الإخوان دون أن يلتقي بأي طرف من ضفة الصراع الأخرى التي يمثلها المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الوطني الليبي.

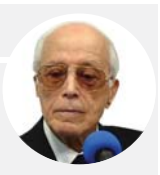

أحمد ونيس

القطع مع سياسة قائد السبسي لا يخدم صورة تونس

طارق الكحلاوي

الحكم على دبلوماسية قيس سعيّد لا يزال مبكرا

ويرى المتابعون أن الرئيس الحالي دفع للقطع مع سياسة سلفه قائد السبسي الذي قدم في عام 2017 مبادرة ثلاثية هامة تضم كلاً من تونس ومصر للبحث عن سبل إنهاء الأزمة الليبية.

لكن ورغم عدم الحضور في مؤتمر برلين وذهاب طيف واسع إلى التأكيد على أن الرئاسة مصطفة مع حكومة الوفاق الرافعة لشعار الشرعية، فإن الرئاسة التونسية أكدت في عدة بيانات وقوفها على الحياد بين طرفي النزاع.

وقال ونيس إنه "من حسن حظنا أن سعيد واصل في الخيار الذي بدأه الرئيس السبسي بشأن ليبيا، وهو خط الحياد، الخط الصحيح في الحرب".

وتعليقا عن عدم مشاركة تونس في مؤتمر برلين الدولي بشأن ليبيارأى أن "جوهر السياسة والموقف التونسي سيكونان حاضرين بقوة في برلين".

وعقب اجتماعه بمجموعة من النخب وممثلي المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، أصدر سعيد، في 23 ديسمبر "إعلان تونس للسلام".

ويدعو الإعلان كل الليبيين للجلوس إلى مائدة الحوار بهدف التوصل إلى صيغة توافقية للخروج من الأزمة، ضمن الاتفاق السياسي الداخلي (لعام 2015)، واحترام الشرعية الدولية، والانتقال منها إلى الشرعيّة الشعبية.

بينما رأى الكحلاوي أن "السياسة التونسية في ليبيا تميزت منذ سنوات بالغياب أو الحضور الدبلوماسي الضعيف، ولا يوجد تشبيك علاقات ولا استثمار لموقع جيوسياسي".

العلاقات مع أوروبا

أثيرت في بداية عهدة سعيد الكثير من الأسئلة حول مصير العلاقات مع الشريك الأوروبي خاصة بالرجوع إلى حملة سعيد الانتخابية التي تميزت بخطابات منتقدة لطبيعة العلاقة خاصة مع فرنسا التي طالبها في أكثر من مرة بالاعتذار عن سنوات الاستعمار وإعادة مراجعة الكثير من الاتفاقيات الخارجية.

واعتبر ونيس أن "تونس لا تزال، بالنسبة للعواصم الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي، نقطة استفهام، فقائد السبسي كانت صلة وثيقة بتلك الدول".

واستدرك "لكن المنظومة الجديدة ما زالت نقطة استفهام، وبمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، ستسعيد الدولة مكانتها وتقديرها".

وتابع "ما سمعناه في خطاب التنصيب ليس فيه جديد بالنسبة للخيارات الدبلوماسية التونسية، بل لمسنا فيه أولوية للعالم العربي وفلسطين، وتونس دائما ما كانت في صدارة ذلك".

وتصاعد الجدل مرة أخرى، الاثنين، بعد ورود تقارير إعلامية متطابقة تحدثت عن إمكانية واردة لتغيب الرئيس التونسي عن مؤتمر دافوس الاقتصادي.

ومن بين انتظارات التونسيين من مؤتمر دافوس الاقتصادي أن يطرح الرئيس قيس سعيد موضوع الآليكا (اتفاقية التبادل الحرّ المعمق والشامل مع أوروبا).

ويحذر تونسيون من أن الاتفاقية، التي كان مقررا توقيعها أواخر 2019، ستؤثر سلبا على الفاعلين الاقتصاديين التونسيين في قطاعي الخدمات (البنوك، التكنولوجيا، الصحة، الاستشارات المختلفة، المطاعم والترفيه والسياحة) والفلاحة، ما قد يترتب على ذلك من عوائق كبيرة على راسها البطالة وغلق لمؤسسات صغرى ومتوسطة، إضافة إلى تأثيره على الأمنين الغذائي والطاقي.

تحالف أوروبي للردّ على تدخل أنقرة وموسكو في الأزمة الليبية

طرابلس – لم يعد خافيا أن الصراع في ليبيا لم يعد محليا فقط، بل إن تصاعد مستوى المواجهات يعود إلى التصاق الحرب الداخلية بأجندات إقليمية ودولية باتت معلنة على نحو رسمي.

ويخوض الجيش الوطني الليبي حربا ضد تيارات الإسلام السياسي في البلاد والتي تتمثل واجهاتها العسكرية داخل ميليشيات تعمل تحت سقف حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج. بيد أن للصراع أبعادا أكثر تعقيدا ترتبط بأهمية ليبيا كبلد مطل على البحر المتوسط غير بعيد عن أوروبا، وكبلد منتج للنفط، وهو جزء من المشهد الراهن المتعلق بشبكات الغاز الواعد في شرق البحر المتوسط.

والواضح أن مؤتمر يكشف بشكل مباشر أن مستقبل الحل في ليبيا يتقرر خارج ليبيا ووفق ما تهتدي إليه مجموعة الدول صاحبة المصالح في مستقبل ليبيا.

وبات من الواضح أن الاتفاق الذي أبرمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع فائز السراج، عجّل من تحرك دولي يراد منه وقف ذلك العبث بالخطوط الحمر الذي تحاول أنقرة القيام به.

وقد اتخذت مصر وقبرص واليونان وفرنسا موقفا مشتركا حاسما في رفض التدخل التركي في ليبيا، وذهب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى اتهام أنقرة بإرسال مقاتلين مرتزقة لتسعير القتال في ليبيا. ويأتي هذا الاتهام متطابقا مع تصريحات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال فيها إن مقاتلين ينتقلون من إدلب شمال سوريا باتجاه ليبيا محذرا من أخطار ذلك على أمن العالم.

لكنّ المراقبين لاحظوا تناغما تركيا روسيا يريد احتكار الحل في ليبيا على منوال ذلك التناغم في إدارة الشأن السوري بين موسكو وأنقرة. وقد يبدو ذلك غريبا بالنظر إلى أن بعض التقارير التي تتحدث عن تحالف روسيا مع حفتر ضد الإسلاميين في ليبيا وعن زيارات قامت بها سفن حربية روسية إلى المياه الليبية وأن واحدة منها استضافت اجتماعا عسكريا بين حفتر وضباط روس. في المقابل، تكشف تقارير أخرى أن روسيا تسعى لنسج علاقات مع كل أطراف النزاع في ليبيا، مذكرة بأن موسكو التي سبق أن استقبلت حفتر استقبلت أيضا في مناسبات أخرى السراج.

وردا على حديث بوتين عن إرهابيين ينتقلون من إدلب إلى طرابلس، اتهم أردوغان روسيا بإرسالها قوات لصالح حفتر. وقد أقر الرئيس الروسي بتواجد روس يقاتلون في ليبيا لكنه أكد أنهم لا يمثلون الحكومة الروسية.

وتوقف المراقبون طويلا عند مجموعة من المؤشرات في محاولة لفهم سياسة روسيا بشأن النزاع في ليبيا، غير أن الثابت أن موسكو تسعى لوضع قدم في ليبيا رغم معرفتها أن أمرا كهذا يرتبط بمدى توافقها مع الدول الأوروبية المعنية بحكم الجغرافيا بالشؤون الليبية. ويرى خبراء أن الروس الذين عبروا عن رفضهم للتدخل التركي في ليبيا أرادوا الاستفادة من هذا التدخل لفرض أنفسهم وسيطا للحل في ليبيا من خلال دعوة الفرقاء الليبيين إلى توقيت اتفاق الهدنة في موسكو. ويرى المحلل السياسي الروسي أندري أنتيكوف أن "الهدنة في ليبيا تعبر عن حل وسط بين روسيا وتركيا"، مؤكدا رؤية موسكو في أن "التدخل التركي في ليبيا أحدث توترا في المنطقة وترفضه موسكو بشدة"، ويبرر أنتيكوف تدخل روسيا بأنه جاء بسبب التدخل التركي.

ويعتبر مراقبون أن التحرك الدولي اللافت الذي سبق مؤتمر برلين جاء لمقاربة التدخل الروسي التركي الطارئ في ليبيا. ويقول الكاتب والصحافي الليبي عبدالله الكبير إن "دخول روسيا وتركيا على خط الأزمة الليبية أوقع الأوروبيين في حرج"، معتبرا أن هدف مؤتمر برلين هو توفير "أرضية لاستعادة الأوروبيين لنفوذهم في ليبيا".

> دخول روسيا وتركيا على خط الأزمة الليبية أوقع الأوروبيين في حرج استعادة نفوذهم في ليبيا

غير أن عبدالله الكبير يرى أن برلين استضافت القوى المؤثرة مباشرة لافتا إلى أن أطرافا عديدة سعت إلى استمالة الجزائر وتجيير مواقفها لصالحهم.

ويرى المحلل السياسي الجزائري علي بوخلاف أن "غياب الجزائر عن الأزمة الليبية في السابق كان يعود إلى الأزمة التي تعيشها البلاد"، مذكرا بأن "الجزائر تقف موقف الوسط في ليبيا".

وينفي الصحافي والكاتب السياسي المصري عبدالله حمودة فرضية المنافسة بين مصر والجزائر، لكنه يشدد على أن "مصر تشعر بتهديد كبير من التدخل التركي في ليبيا"، وأن القاهرة ترى أن التيار الذي يقوده حفتر يشكل "سدا منيعا يحمي مصر من تمدد التيارات الإسلامية في ليبيا". وكان ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي قد أشار في الأسابيع الماضية إلى الحاجة إلى توافق بين تركيا ومصر، معتبرا أن الاتفاق بين تركيا وحكومة طرابلس سيساهم في تحسين حقوق مصر في مياه المتوسط. وتخلص مصادر دبلوماسية إلى أن تحالفا غربيا ظهر في برلين يراد منه وضع قواعد للتعامل مع الأزمة الليبية ويعيد التعامل بوضوح مع الاختراق الروسي التركي الذي ظهر داخل ما يعتبر من ضمن الميدان الجيوستراتيجي الأوروبي الغربي.

اغراق ليبيا بالمرتزقة